تقرير مناقشات الندوة

إعداد: حنان رمضان

عقد مركز البحوث العربية والأفريقية بالتعاون مع منتدى العالم الثالث بـداكار، واتحاد الفلاحين، والمنتدى الوطنى المستقل ندوة:

«السياسات الزراعية والمسألة الفلاحية فى مصر»

بنقابة الصحفيين، وذلك يوم السبت ٣ أكتـوبر ٢٠١٥. مـن السـاعة التاسـعة والنصف صباحًا حتى الساعة الثامنة مساءً.

وقد شارك فى المؤتمر عدد من الخبراء المعنيين بتحليل السياسات والتحديات القائمة أمام مستقبل الزراعة والفلاحين فى مصر.

وكانت محاور الندوة كالتالى:

- السياسات الزراعية
- الأرض والسيادة الغذائية
- أبعاد سياسية واجتماعية للمسألة الفلاحية

فى افتتاح الندوة رحب أ. حلمى شعراوى -نائب رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية ومنسق الندوة بالضيوف، وأكد على أن المسـألة الفلاحيـة والزراعيـة كانت من أولى اهتمامات مركز البحوث العربية والإفريقية منذ نشأته عـام ١٩٨٧. وأصدر المركز أول كتاب حـول الموضـوع عـام ١٩٩١ بوجهـات نظـر سياسـية واجتماعية واسعة بالتعاون مع اتحاد الفلاحين، كما ساهم المركـز فى احتفـالات كمشيش فى إبريل من كل عام، وبعد رحيل د. محمد أبو مندور المؤثر جدًا علينـا،

قرر المركز عمل سيمنار سنوى مهدى له استمر لفترة طويلة، وتم نشر الكثير من واقع أعمال هذه الندوات،

وشكلت لجنة دائمة بالمركز « لجنة المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر» وإن غابت بعض الوقت، فهى التى أعدت هذه الندوة بعد مناقشات مطولة دامت أكثر من ستة أشهر، وحرصت على الاتصال بأكثر من هيئة، وقد أسعدها بسرعة استجابة المنتدى الوطنى المستقل، واتحاد الفلاحين، ومنتدى العالم الثالث بداكار ليكونوا رعاة الندوة، كما كان على اتصال دائم بالاتحاد العام التعاونى وإن لم يكن من الرعاة الأساسيين.

كما اهتمت الندوة برؤية القوى السياسية للمسألة الفلاحية والزراعية، وتم الاتصال بأكثر من ستة أحزاب كبيرة، لإرسال ممثل لهم فى الندوة.وهذه الأحزاب (التحالف الشعبى الاشتراكى- الكرامة - الحزب الشيوعى المصرى- التجمع- الوفد- حماة الوطن- الحزب الاشتراكى المصرى).

ثم تحدث ممثلو رعاة الندوة:

فتحدثت أولاً : أ.شهيدة الباز: مديرة مركز البحوث العربية والإفريقية

بعد الترحيب بالضيوف، والهيئات الداعمة للندوة، وبرئيس المركز ، المناضل المفكر(د. سمير أمين)، ركزت على أن القضية الزراعية بالنسبة لدول الجنوب هى قضية مركزية ومصر من ضمنها، رغم أى أشكال اقتصادية، أو استثمارات أخرى، وهى ما زالت تشكل جوهر اقتصادنا، لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الحقيقية التى تقوم على المشاركة الكاملة لأعضاء المجتمع فى إنتاج التنمية والتمتع بخيراتها على أساس من الديمقراطية القائمة على المشاركة والعدالة الاجتماعية.

وعلينا أن ننظر إلى الأراضى الزراعية والزراعة على أنها ليست فقط أهم القيم الاقتصادية الموجودة وإنما بالنظر إلى دورها فى تشكيل علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والأشكال الثقافية التى تسود المجتمع.

والزراعة فى دول الجنوب كانت هى المدخل للاستعمار، حيث وجدوا، مع

الثورة الصناعية، أنهم يحتاجون إلى مواد أولية وأسواق يروجون فيها منتجاتهم، ورغم استقلالنا ما زلنا فى حالة استعمار بشكل عولمى مختلف، لأن البنية الاقتصادية لدينا هى البنية التى أقاموها وهى معتمدة عليهم ومستعمرة منهم حتى اليوم.

ثم تحدث د.زكريا الحداد: رئيس المكتب التنفيذى للمنتدى الوطنى المستقل.

ذكر أولاً أنه سعيد أن يتحدث باسم المنتدى الوطني المستقل، وهو أحد رعاة الندوة، والمنتدى هو منظمة مدنية عابرة للأحزاب يعمل وفق وثيقته التأسيسية علي تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير/ ٣٠ فبراير، والتي جسدها دستور ٢٠١٤ وذلك بكل الوسائل المشروعة والممكنة.

وهذه الندوة فى رأيه تتصدي لأهم المشاكل التي يعاني من تبعاتها المجتمع المصري بكامله بشكل عام وقطاع عريض منه بشكل خاص ألا وهو مجتمع الفلاحين والصيادين، فالأمر جد خطير، فالفلاح المصري القديم هو من علم العالم حرفة الزراعة وهو الآن في وضع بائس أوشك علي أن يترك أرضه بدون زراعة للخلل الشديد في المنظومة الزراعية في مراحلها الثلاث والتي تشتمل علي مدخلات الإنتاج ثم الممارسات الزراعية التي لم تتطور منذ زمن بعيد ثم الإجهاز عليه في تسويق إنتاجه، أما عن الصيادين، فرغم امتلاك مصر ١٣ مليون فدان مائي نجدهم يعانون أشد المعاناة إما من الفساد والتلوث الشديد في الصيد الداخلي أو الحبس والتشرد في الصيد من البحار. وفى رأيه ترجع هذه المعاناة لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها الفساد والظلم الاجتماعي واختلال العدالة وعدم التخطيط المبني علي العلم والخبرة لأربع عقود مضت من عمر هذا الوطن.

وتمنى فى الختام أن تكون الندوة هى محاولة جادة ليس فقط لتشخيص المعوقات ولكن لتقديم خطط متكاملة لكيفية التغلب عليها واللحاق بالعصر الذي نعيش فيه.

أ. محمد فرج: رئيس اتحاد الفلاحين

ركز فى البداية على أن من دواعى سروره أن يجلس الآن ممثل الفلاحين مع كوكبة من المثقفين، حتى يستطيعوا توصيل صوت الفلاح الحقيقى لهم. فالفلاح المصرى يمر بأسوأ فترة فى تاريخ حياته، فهو يتعرض لهجمة شرشة، حيث تسلب منه جميع حقوقه...فعلى سبيل المثال جميع المحاصيل الزراعية لا توجد لها سياسة تسويقية، وكما أن كثير من الفلاحين الذين أخذوا أراضى من قانون الإصلاح الزراعى، طردوا منها، رغم أن معهم أحكام. .....

الفلاح غير آمن، وغير مستقر فى أرضه حتى يزيد من إنتاجها.

وشهر أكتوبر هذا شهر حصاد لأكبر ثلاثة محاصيل رئيسية وهى (القطن- والأرز- والذرة)

ولكن نجد الوزارات المعنية، كل فريق فى ناحية، ويتركون الفلاح.

لذا يرى أنه لابد أن ينزل الباحثون لدراسة مشاكل الفلاح، فالزراعة أمن قومى شديد الوطنية، ولابد من الاهتمام بالفلاح فهو القادر على الإنتاج، وعلى حماية جميع الطبقات، فيقول ..نريد معطيات لزيادة الإنتاج وليس معوقات.

ثم طلب فى نهاية كلمته الوقوف دقيقة حدادًا على كل مناضل فلاحى مات فى سبيل قضية الزراعة والفلاح المصرى.

وأخيرًا اختتم الجلسة د.سمير أمين بخطابه الافتتاحى للندوة حول: مستقبل الزراعة فى العالم

وقد نشرت ورقته بالكامل فى الفصل الأول، ولكن سأذكر هنا أهم النقاط التى ركز عليها فى افتتاح الندوة:

ذكر فى البداية أنه رأى من المفيد أن يتحدث فى الاتجاهات السائدة مصريًا وإقليميًا وعالميًا التى نواجه نتائجها الكارثية فى الحاضر والمستقبل.

١- لابد من التمييز بين «الزراعة الرأسمالية» و«الزراعة فى الرأسمالية»، فالزراعة الرأسمالية بالمعنى الحقيقى للكلمة لا توجد إلا فى مراكز المنظومة

العالمية المتقدمة أى شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) وأوروبا الغربية والوسطى، وهناك جيوب من الرأسمالية العالمية فى أمريكا اللاتينية(الأرجنتين والبرازيل) وجيوب صغيرة جدًا فى أماكن أخرى منها مصر.

فى المقابل توجد الزراعة فى الرأسمالية، وهو الشكل السائد فى جميع بلدان آسيا فيما عدا اليابان، وإفريقيا بما فيها الوطن العربى، وأمريكا اللاتينية فيما عدا جيوب الرأسمالية المتقدمة

السبب فى ذلك أن جميع المجتمعات قبل الثورة الصناعية، (حديثًا أوائل القرن التاسع عشر) كانت ريفية وبالتالى كان يمثل النشاط الزراعى حوالى ٨٠٪ من الأنشطة الإنتاجية، ومع الثورة الصناعية اندمجت الزراعة بصفة خاصة، وتحولت من زراعة قروية إلى زراعة رأسمالية.

والزراعة القروية هى التى ما تزال تسود فى آسيا وأفريقيا، ونصف أمريكا اللاتينية، وهذه الزراعة القروية اندمجت أيضًا بشكل آخر، بشكل تابع مع المنظومة العالمية، وبالتالى لم يعد هناك زراعة تقليدية.

والمعيار للتمييز بين الزراعة الرأسمالية والزراعة المندمجة فى الرأسمالية هو نسبة الاستهلاك الذاتى، بمعنى أن الاستهلاك الذاتى فى الزراعة الرأسمالية، لا يمثل شيئًا على الإطلاق، وبالتالى لا يؤثر فى استراتيجيات القرار، بالنسبة اختيار المنتجات، واختيار وسائل الإنتاج، والتسويق...الخ. بينما نسبة الاستهلاك الذاتى خاصة بالنسبة للأغلبية الكبرى (صغار وفقراء الفلاحين) تصل على الأقل لـ ٥٠٪ من قيمة الإنتاج فى الزراعة فى الرأسمالية، مما سيؤثر على منطق القرارات التى تسود فى هذه الزراعة.

٢- كيف وصلنا لهذا الوضع؟ بمعنى ما هى المسيرة التى أدت إلى تصفية الزراعة القروية وإحلال الزراعة الرأسمالية محلها؟

كان التصور السائد فى الفكر البراجوزى عن مستقبل الزراعة المتقدمة، وفى الفكر الاشتراكى، أيضًا، انطلاقًا من منتصف القرن الثامن عشر حتى الخمسينيات من القرن

العشرين، هى أن ما حدث فى الصناعة من إحلال المنشآت الكبيرة محل المنشآت الصغيرة الحرفية ونصف الحرفية، تجمع عشرات أو مئات الآلاف من العمال فى مكان واحد أو أماكن مختلفة ولكن مرتبطون ببعضهم البعض، يمكن اتباع نفس هذا الاتجاه لتغيير شكل الزراعة بحيث أن مزارع شاسعة،بألوف العمال الزراعيين وبتقسيم دقيق للعمل سوف يحل محل الزراعة العائلية الفلاحية القديمة.

ولكن ما حدث ليس هذا على الإطلاق، فما حدث فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة هو تحديث الزراعة العائلية (القروية سابقًا)، بمعنى أن المزارع الصغيرة نسبيًا (التى تحركها عدد قليل من قوة العمل) هى التى كسبت المعركة، فإنتاجية الفلاح للفدان أعلى بكثير فى الزراعة العائلية المستحدثة مما هى فى أى شكل آخر .

فالسمة الخاصة التى تميز الزراعة عن الأنشطة الصناعية هى أن الزراعة لا تحتاج لتقسيم للعمل بل بالعكس الفائدة فى أن المزارع هو الذى يقوم بأعمال مختلفة جدًا من وقت لآخر.

وذكر فى كلمته شهادة من أفضل خبراء الزراعة فى العالم وهو «مزوايبه» من فرنسا ...يقول أن المزارع المصرى من أحسن المزارعين عالميًا....ولكن للأسف نحن لا نقدر هذا التراث، وهذا الكنز الموجود لدينا بل أن الاحتقار للفلاح هو الصورة السائدة فى المجتمع المصرى وغيره من المجتمعات العربية والإفريقية.

بدليل أننا توصلنا فى المراكز أن هناك فئة صغيرة جدًا من السكان لا تزيد عن ٥٪ ينتجون لتغذية المجتمع بالكامل، بل لديهم قدرة على التصدير.

معنى ذلك أن معدلات نمو الإنتاجية فى الزراعة العائلية الرأسمالية أعلى بكثير من معدلات نمو الإنتاجية فى الصناعات الجديدة والأنشطة الأخرى.

لكن الاتجاه السائد عالميًا، والمطبق بشكل منهجى يسعى إلى تصفية الزراعة القروية فى الجنوب والزراعة الرأسمالية فى الشمال...ما هو السبب فى تغير موازين القوى لصالح طرح نمط جديد للزراعة؟

ويرى أن تصفية الزراعة القروية ستؤدى إلى كوكب العشوائيات، بمعنى أن مئات الملايين، فى خلال عقود، لن يجدوا عمل سواء فى المدن أو الهجرة... وهذه هى الكارثة....

إذن ما هو البديل، البديل هو انعاش الزراعة القروية وتحديثها فى إطار الحفاظ على الحيازة العائلية...وهذه ليست وصفة سحرية، هذه عنوان لسياسات لابد أن تكون مختلفة من بلد لبلد ومن فترة لفترة، لكن منطق واحد وهو هدف إنعاش وتحديث الزراعة القروية، ومن هذا المنظور لا يوجد بديل مطروح فى العالم كله إلا فى الصين وفيتنام، ففيهما مشروع ينفذ وحقق نتائج أفضل بكثير مما أدت رسملة الزراعة حتى فى أمريكا اللاتينية.

وبالطبع النموذج الصينى والفيتنامى لا يمكن تقليده فى الزراعة المصرية لأسباب واضحة، بعضها ظروف التبعية المختلفة، وأيضًا الظروف السياسية. ولكن هل من الممكن أن أحدد سياسة بديلة من هذا النوع، أى تسعى إلى إنعاش الزراعة القروية اعتمادًا على الحيازات العائلية وبالتالى تحد من الهجرة للخارج والعشوائيات؟

الجلسة الثانية: السياسات الزراعية

رأس الجلسة: د. محمود منصور

أشيد بالجهد الفكرى والذهنى والعلمى الذى ورد فى ورقة د. سمير أمين فى الجلسة السابقة، ورأيى أن الأخذ بالنموذج الصينى أو الفيتنامى صعب تطبيقه فى مصر حيث أن لدينا خصوصيات، منها التزايد السكانى المقيت، والقضية الأهم هى الفساد، الفساد فى تخلف التعليم، أو الصناعة أو الزراعة..... الفساد تعددت محاوره وتجذر فى الثقافة، وإذا أخذنا باقى المؤسسات ودورها فى إنقاذ هذا الوطن..... سنجدها مؤسسات ساقطة، ومستنسخة من مجتمعات أخرى، كل هذه المؤسسات تعمل ضد التنمية، وضد مصالح الشعوب.

ثم قدم أوراق الجلسة وهى كالتالى:

- م. حسام رضا، أثر السياسات الزراعية على إفقار الفلاحين.

- د. زكريا الحداد، البرنامج القومى لتطوير القطاع الزراعى وتنمية الريف.

- أ. مدحت أيوب، التعاونيات الزراعية وأثرها على المسألة الزراعية والفلاحية فى مصر.

ودارت المناقشات، وكان جزءًا أساسيًا منها، فى هذه الجلسة، رؤية الأحزاب للسياسات الزراعية فى مصر (الوفد- التحالف الشعبى- التجمع- الكرامة- الاشتراكى المصرى- الحزب الشيوعى المصرى).

د.سعيد خليل أستاذ بمركز البحوث الزراعية

الزراعة المصرية معرضة لخطة صهيو أمريكية، والوضع الزراعى فى مصر كارثى والذى يتحمله هو الفلاح والمواطن البسيط، وتلخصت الخطة بتكوين كوادر أساسية لإدارة المنظومة الزراعية فى مصر، هذه المنظومة هى التى تؤثر فى الإدارة حتى الآن، وتعكس تصورات صهيو أمريكية للتدمير، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، المشروع الذى أشار إليه م.حسام رضا مشروع إصلاح السياسات من المعونة الأمريكية من ١٩٩٧ وانتهى عام ٢٠٠٨، ومحصلة ما دخل مصر ٤٠٠ مليون دولار والنتيجة أربعة كوارث حقيقية، وهى، إلغاء الزراعة التعاقدية، إلغاء الدورة الزراعية، خفض زراعة القطن فى مصر، تسليم بذرة القطن المصرى لشركة أمريكية. .....وبالفعل فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٠ تم تسليم ستة أنواع من بذرة القطن المصرى.

د. سمير أمين

أى نظام قائم على اعتبار الأرض الزراعية سلعة تباع وتشترى محكوم عليه بأنه يتبع الاتجاهات العامة السائدة فى النظام الرأسمالى، وبالتالى الإشكالية الرئيسية هل سنستمر فى مصر نعتبر الأرض سلعة أم لا؟

لابد من سيادة الدولة على الأراضى الزراعية وكان هذا هو المبدأ الذى طبق منذ محمد على حتى الخديو إسماعيل الذى قام بالنقل من مبدأ سيادة الدولة المصرية على الأراضى الزراعية إلى مبدأ الملكية الخاصة، ولو استمرينا فى هذا

الإطار سوف أكون متشائمًا لأننا لن يكون لدينا وسيلة لرفض الخضوع للتيارات السائدة فى الرأسمالية العالمية.

م. ممدوح حبشى

أريد أن ألفت النظر لنقطة أخرى، وفى البداية اتفق مع أ. شهيدة على أننا فى ندوة علمية ولكنها متصلة اتصالاً مباشر بالسياسة، فرأيى أن هناك اتفاقًا عامًا على المشاكل التى تواجهها الزراعة والثروة السمكية والتعاونيات.....الخ، وهناك اتفاقًا على شكل التحول المطلوب،

الذى ينقصنا هو كيف يتحول فلاحو وصيادو مصر إلى قوى سياسية ضاغطة؟....ولابد أن تأخذ هذه النقطة جزء من الحوار، وليس مجرد الاتفاق على الصح والغلط، ولا أن نضع مجموعة من السياسات البديلة .....فالسياسات البديلة موجودة... السؤال هو كيف نحقق هذه السياسات؟.

الحاج هاشم فرج

نريد عمل مسح للأرض الزراعية السمراء، وعمل بطاقة إلكترونية لصرف الأسمدة، مثل الخبز والتموين، بمعنى عندما أملك فدانين أصرف بالبطاقة سماد لفدانين... وليس كما يحدث الآن، هناك من لا يملك أراضى ويعمل حيازة وهمية بعشرة أفدنة ويصرف سمادهم، فالجمعيات التعاونية على مستوى الدولة فاشلة وهى التى تعمل الحيازات الوهمية عن طريق المشرف الزراعى. نريد الهمة مع الفلاح.

إبراهيم الأقرع من الإسماعيلية

كلنا نتفق على أن السياسات المتبعة فى الأرض أدت إلى إتلاف وخسائر كثيرة، وتوصيتى فى هذا المؤتمر هو أنه لابد من وجود تمثيل للفلاح عند وضع السياسات الزراعية.

د. ماجدة غنيم- خبير استشارى فى التنمية الزراعية

لا شك أن قانون التعاون الموجود لا يصلح ولا يمكن تطور التعاونيات فى ظله فى المستقبل، ولا شك أيضًا فى أنه شماعة كبيرة جدًا جدًا، وأن القائمين على

التعاون لم يقوموا بدورهم من عشرات السنين، والقانون مثل هذه الغرفة والناس تجلس فى قفص، وبدلا من أن يقولوا أخرجونا من القفص، يقولوا وسعوا الغرفة. فالتشريع لن يمكن الناس من أن يقوموا بنهضة تعاونية بل بالعكس النهضة التعاونية ستقف سليلة التشريع أن وجد أساسًا حركة تعاونية.

النقطة الثانية: أننى لا أوافق على اعتبار التصدير أو روابط المياه كلها شئ سيئ لمجرد أن ممارستها سيئة.

النقطة الثالثة: هى أنه توجد ورقة فى مصر اسمها إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تتعارض مع كل ما قيل فى هذه الجلسة، وهى ورقة شبه خفية لكنها أعدت واعتمدت فى المؤتمر الاقتصادى وتعهدت فى خطة طويلة المدى أن يكون حجم اقتصاد الخدمات ٧٠٪ من اقتصاد مصر، وهو شئ من الأهمية العاجلة، وأريد أن أشير إلى نقطة التغير المناخى والتأقلم معه، فعلى سبيل المثال، اقتصاد سيناء دمر بالكامل (زراعة ورى) بسبب التغير المناخى، وأيضًا فى الصعيد فى سبيلها لفقدان ٣٠٪ بسبب التغير المناخى.

فلابد من إعادة النظر فى هذه الإستراتيجية، كما يجب إعادة النظر فى استصلاح مليون ونصف فدان.

أ. على الدين- حزب الوفد

بالنسبة للسياسات الزراعية الموجودة فى الوقت الحالى، نرى أن عملية تفتيت الملكية الزراعية بعد ثورة يوليو هى التى أدت بنا إلى عدة إجراءات متتالية، فهل هناك إمكانية أن نرجع بهذه السياسات مع ضمان حقوق المزارعين وصغار الملاك؟.

أ. إلهامى الميرغنى ـ نائب رئيس حزب التحالف الشعبى

نحن فى الحزب نرى عدة محاور فى موضوع الزراعة، أولها سيادة مصر على مواردها، فقد بنينا على ١٢ مليون فدان، وفى نفس الوقت نتكلم على التنمية المستدامة، نردم النيل والبحيرات ونتكلم عن التنمية المستدامة، ما أعرفه أن استدامة التنمية تعنى الحفاظ على الموارد، وأحد القوانين التى نطالب بإلغائها فى حزب

التحالف، هو حق تملك الأجانب للعقارات، وللأراضى الزراعية، لأن هذه إحدى الكوارث، فهذه الأراضى ليست ملكًا للجيل الحالى بل ملكًا للأجيال القادمة.

النقطة الثانية: أنه لابد للسياسة الزراعية أن تعتمد على اكتفاء ذاتى من الغذاء والكساء، وتحقيق الاكتفاء الذاتى يعيقه الاستسلام والانبطاح أمام سياسات البنك الدولى، الذى تحدث عنها م. حسام رضا، وأمام المخطط الأمريكى الصهيونى، الذى تحدث عنه د. سعيد. هذه الحكومة وهذا النظام لن يغير التوجهات الأساسية للتبعية وعدم الاهتمام بالسيادة الغذائية، وبالعكس سيكون هناك مزيد من الاعتماد على الخارج ومزيد من الاستيراد.

النقطة الثالثة: أننا نستهدف تطوير الزراعة المصرية من خلال تطوير الريف المصرى، وتصنيع الريف.

النقطة الرابعة: أنه صدر قانون يسمح للشركات بملكية ٣٠٪ من أسهم التعاونيات الزراعية، وبالتالى هذا تدمير للتعاونيات المصرية، فالتعاونيات هى جوهر وأساس الديمقراطية التشاركية والديمقراطية من أسفل، وبالتالى نحن متمسكين بإسقاط هذا القانون المعادى للتعاونيات، ومع تشكيل قانون تعاون موحد.

د. شريف فياض- عضو المكتب السياسى بحزب التجمع

أولاً: لدينا فى حزب التجمع برنامج حول المسألة الزراعية فى مصر، مشروح فيه كل المسائل التى تخص الأرض، والمياه، والفلاح، والتعاونيات، والمعلوماتية، والتسويق، والإنتاج الحيوانى.....الخ

وسوف أذكر هنا ملخصًا لرؤية حزب التجمع حول السياسات الزراعية،

فالفلاح فيها هو أساس كل شئ، فبدون تنمية حقيقية للفلاح، وبدون حقوق اجتماعية واقتصادية له، لن تستطيع السياسة الزراعية أن تحقق أى شيء.

ثانيًا: عندما نتحدث عن الأرض الزراعية لابد أن نفرق بين الأراضى القديمة والأراضى الصحراوية، فتعاملنا مع الأراضى القديمة أدى إلى هدرها، ولدينا فى الحزب إستراتيجية أخرى للأراضى الصحراوية (وسوف أشرح ذلك بالتفصيل فى

ورقتى بالجلسة القادمة).

ثالثًا: بالنسبة لموضوع المياه، نجد أنه حدث هدر شديد جدًا للمياه، وكان هناك غياب للشفافية والمعلوماتية، ونحن مع موضوع الروابط، ولكن ليس بشكل مفروض على الفلاح، بل يكون هذا من خلال المشاركة.

وأخيرًا السيادة الغذائية، والأمن الغذائى مهمان جدًا، ولا يمكن التجارة بالأرض أو المياه، ونحن ضد تسعير المياه، ومع التعاونيات.

م.حسام رضا ـ حزب الكرامة

نحن مع الاكتفاء الذاتى، ومع زراعة المحاصيل الإستراتيجية، مع عدم هدر المياه بتصدير المحاصيل المائية مثل البرسيم والموالح، نحن مع الأرض الزراعية فيما يخدم خطط الدولة، بمعنى أنه لا يجوز وضع مشروع توشكى مع تعمير سيناء. نحن مع الزراعة من أجل التصنيع (القطن والصناعات الغذائية)، نحن مع التكامل العربى فى الأرضية الزراعية.

أ. أحمد بهاء شعبان ـ رئيس حزب الاشتراكى المصرى

نرى أن أحد أسباب ضعف الوضع الفلاحى فى مصر هو غياب القوى المنظمة الفلاحية، سواء فى الروابط أو الجمعيات التعاونية، فهناك إشكال فى العمل المشترك، وقد اهتممنا فى الفترة الأخيرة بقطاع مهم من فلاحى الإصلاح الزراعى الذين تعرضوا للطرد من أراضيهم، وساندناهم بكل قوة سواء بالشكل القانونى أو الإعلامى، ونجحنا، مع آخرين من الأحزاب الأخرى بالفوز ببعض المعارك القانونية فى هذا الإطار.

والآن نعد لعمل نقابة أو رابطة فلاحى الإصلاح الزراعى، فبدون تنظيم قوى الفلاحين المصريين، أعتقد أن فرص الحصول على مستحقاتهم وحقوقهم ستتضاءل تمامًا، وأعتقد فى الفترة القادمة أن هناك ضرورة لتحالف كل القوى الوطنية المصرية فى بناء منظمات مستقلة للفلاحين المصريين أسوة بالنقابات المستقلة، فى مواجهة سياسة التضييق على الفلاح المصرى.

أ. شهيدة الباز

هناك نقطة أساسية يجب ألا ننساها، مصر ودول الجنوب مستعمرة وتابعة، ولا نستطيع اختيار سياساتنا حتى الآن، وهذه منعكسة داخليًا فى وجود طبقات مرتبطة بالاقتصاد الخارجى، هى التى تشكل البنية الطبقية الجديدة فى مجتمعنا، وأنا لا أقبل أن أتكلم عن تحرير الفلاح، والعمل من أجل الفلاح، والمجتمع يمتلك آليات ضد المساواة فى كل الفئات... بمعنى أننا لا نستطيع وضع قضية بمفردها، فلا بد من التفكير فى كيفية إعادة تشكيل مجتمعنا وتحريره وهذا مرتبط بعلاقتنا العالمية والإقليمية والمحلية.

أ. حمزة السروى- الحزب الشيوعى المصرى

بعد ثورتين(يناير، ويونيه)، وبعد فريق نضالى مهم وممتد من ثورة عرابى حتى الآن فى حلقات متتالية من الثورة الوطنية الديمقراطية، ولم نحقق الكثير، أن الأوان كأحزاب سياسية وكقوى مجتمع مدنى، ومراكز واتحادات ومنتديات أن نضع سياسة زراعية لبلادنا، طالما أن الحكومة لا تمتلك تلك السياسة، ولاشك أن كل منا كأحزاب أو قوى أخرى يمتلك تصورًا ما، ولكن يجب أن تتضافر هذه الجهود وتتعاون فى إخراج وثيقة تنص على أن يكون لدينا سياسة زراعية مستقلة تراعى ليس فقط، السياسة الزراعية ولكن ارتباطاتها بمجالات أخرى عمالية ونسائية وشبابية، لأن فى النهاية الكل مترابط، كما ذكرت أ. شهيدة، على أن تراعى هذه السياسة المقترحة، ضرورة تنمية مستقلة، ضرورة تخاطب المجتمع بما فى ذلك طبعًا تخاطب العاملين فى مجال الزراعة، ضرورة حد أدنى من العدالة يسمح بتفعيل وجود الناس واستثارة حماسهم لأن يشاركوا فى هذا المجال، وأرى أنه لا داعى نهائيًا للإحباط فنحن نسير فى مسيرة طويلة ونعلم ذلك مقدمًا، ولعل لقاء من هذا النوع من شأنه أن يشحذ الهمم، ويخطوا بنا خطوة للأمام.

أ.عدلى- اتحاد المحامين العرب

الحكومة ليست هى التى تسن السياسات الزراعية، فهى منبثقة عن تشريعات، وبالتالى الحكومة منفذة لهذه التشريعات، وكنا نتمنى أن يكون هناك بحث فى هذه

الندوة عن البنية التشريعية الحاكمة للسياسات الزراعية فى مصر، وكان يجب أن يتم هذا الكلام مع جهات قانونية.... ونحن بصدد انتخاب برلمان جديد، مما سيدخلنا فى الصعوبات التى ستجد وتضاف إلى الصعوبات الحالية أمام تنفيذ سياسات بديلة، وهذا حرث فى الماء، وبالتالى علينا أن نتعرض للصعوبات القائمة والصعوبات المستقبلية التى ستجعل السياسات البديلة شبه مستحيلة التحقق، ويجب أن تتصدى لها الندوة بشكل أو بآخر، خاصة أن دستور ٣٠ يوليو ألغى تمامًا أى حقوق كان معترف بها للفلاحين والعمال فى الدساتير السابقة، خاصة مبدأ ٥٠ ٪ من المقاعد للعمال والفلاحين الذى ألغى عن عمد.

الجلسة الثانية: الأرض والسيادة الغذائية

رئيس الجلسة: د. حسن أبو بكر

تحدث د. سمير أمين فى بداية اللقاء عن هدف محدد وهو انعاش وتحديث الزراعة القروية كما أسماها أو يمكن تسميتها بالزراعة الفلاحية التى تمثل الغالبية العظمى من الفلاحين، وبالتالى أدعو كل زملائى وأصدقائى المتحدثين أن يضعوا أعينهم على المستقبل، فمعظم ما قيل فى مجال الوصف والتشخيص باستثناء ما قاله د. زكريا عن الرؤية المستقبلية، ولابد من طرح بدائل، وليس صحيحًا أن البدائل لا يوجد عليها خلافًا، بل هناك أبعاد بالغة الأهمية مثل الأبعاد البيئية والاقتصادية والثقافية، وأعتقد أن الكلام على الأرض ليس مقصودًا منه أن تعود الأرض لملكية الدولة، ولكن الأرض مثل الماء، فهناك أشياء لا تباع ولا تشترى ولا يجب أن تكون محلاً للتجارة لأنها أصول داعمة لحياة البشر.

ثم قدم الباحثين كالتالى:

- أ. عبد المولى إسماعيل، تحرير تقاوى الحاصلات الزراعية والسيادة الغذائية.
- د. شريف فياض، استخدامات الأراضى الزراعية الجديدة والقديمة فى مصر.
- أ. أحمد إسماعيل، رؤية للتنمية الثقافية فى الريف المصرى.

وبنهاية تقديم الأوراق دارت المناقشات التالية:

عثمان سعد عبد الغنى- اتحاد الفلاحين ببنى سويف

مطلوب من الدولة ثورة إدارية شاملة على كل القوانين الزراعية الموجودة الآن، لأن الفلاح أصبح فى غرفة الإنعاش، وأول هذه المشاكل فى بنى سويف أنه توجد أراضى صحراوية يتملكها بعض الفئات المعادية، لذا نطلب من الدولة أن تراجع سياسة الأراضى الصحراوية، وأن تُملك للشباب، فالشباب طاقة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى وقت.

النقطة الثانية هى شركات التقاوى التى أصبحت فى ثراء فادح من الفلاح، فلماذا لا تتولى مراكز البحوث الزراعية الإشراف على التقاوى، وتقوم أيضًا بتسويقه.

النقطة الثالثة: بالنسبة لموضوع تسويق المحاصيل، يزرع الفلاح، ولا يستطيع أن يبيع، فلماذا لا تقوم التعاونيات بإنشاء شركة مساهمة أو مصانع، تقوم بتصنيع المحاصيل مثل محاصيل النباتات الطبية ومحاصيل الثوم والبصل.

محمد عبد المؤمن- فلاح

الفلاح انداس فى الأرض خالص، من جهة تمليك الأرض أو الإيجار، فعندما يصبح إيجار الفدان ٢٥٠٠ جنيه، ويحتاج لـ ثمانية شكائر كيماوى بـ ١٠٠٠ جنيه، من أين يأكل الفلاح هو وعياله، أنا حاربت ٣ حروب (اليمن - ٦٧- ١٩٧٣)، وأيامها صدر قرار من الزعيم عبد الناصر أن المحاربين عليهم أن يختاروا أن يأخذوا أرض أو وظائف، واحنا اخترنا أرض، ونتعامل مع الإصلاح الزراعى من عام ١٩٦٤ حتى الآن، ولكن حدث سوء تفاهم بين مدير المنطقة عندنا وبين زملاء لنا(إبراهيم صبيحة وآخرون)....مما أدى إلى تحويلنا من الإصلاح الزراعى للأوقاف،....احنا أصبحنا فى حرب رابعة، أين تكريمنا.....نريد تمليك الأرض الزراعية من نصف فدان لـ ثلاثة أفدنة، ورفع الديون عنها، سواء فى الإصلاح الزراعى أو الأوقاف.

د. سعيد خليل

سوف أتحدث عن نقطة واحدة وهو ما ذكره أ. عبد المولى فى قانون التحول الوراثى، هناك بروتوكول كرتاجنا عام ٢٠٠٠، وقعت عليه مصر من ضمن ٣٥ دولة، هذا البروتوكول وضع ضوابط وحدود معينة لعملية انتقال منتجات الهندسة الوراثية، ولكن للأسف الشديد لم يطبق أى شئ فى مصر، والمسئول عن تطبيقه هو وزير البيئة، ولكن الذى كان يديره بالفعل وزير الزراعة. وهذه من النقاط المهمة التى يجب دراستها بعناية، واجتمع الاتحاد الأوروبى فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، واتفق على أن يعطى حرية لبعض الدول بحيث يكون لها حرية التصرف فى إدخال المنتج أم لا. وللعلم الدول الأولى فى انتاج الهندسة الوراثية فى العالم هى أمريكا، وتزرع ١٣٨ مليون هكتار من منتجات الهندسة الوراثية لا تستخدم منها شيئًا، وكل استهلاكها من الزراعة الطبيعية، ولكن تصدرها إلى جميع دول العالم الثالث.

أ. إلهامى الميرغنى

بالنسبة لما ذكره أ. عبد المولى فى نهاية كلامه حول مجموعة تعاونيات لإنتاج التقاوى، ووعى الفلاحين بموضوع الأصول الوراثية، رأيى أننا لدينا قصور لدى المجتمع المدنى، سواء أحزاب أو نقابات أو تعاونيات فى الوعى بهذا الموضوع، وهذا يرتبط بما قاله أ. أحمد إسماعيل حول التنمية الثقافية،وتجربته حول مسرح الجرن. فالفن والتنمية الثقافية تلعب دورًا مهمًا جدًا فى رؤيتنا لموضوع التطوير الزراعى.

أما بالنسبة لموضوع الأراضى الصحراوية، فلدينا كارثة كبرى فى كثير من تجارب استصلاح الأراضى الزراعية، فهناك العديد من الشباب والفلاحين من محافظات مختلفة باعوا كل ما يملكون، وذهبوا للصحراء بعد أن أنتجت الأرض، بدأت الحكومة تلعب بهم، ولا تريد أن تعطيهم عقود ملكية لهذه الأراضى وتريد أن تأخذها لشركات كبرى، وهذه الكارثة يجب أن نواجهها بالمطالبة بتقنين أوضاع الفلاحين فى الأراضى الصحراوية عن طريق المؤسساتية.

نقطة أخيرة وهى ما أشار إليه د. شريف الخاصة بالتكامل بين الوادى والدلتا،

وهذا مرتبط بموضوع عودة سياسة عامة يتم فيها خطة للزراعة والتوزيع المحصولى وفقًا لاحتياجات مصر الغذائية والكسائية، ووفقًا لطبيعة الأرض والمناخ فى كل منطقة من مناطق مصر.

د. حسن أبو بكر

فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دي جانيرو فى البرازيل عام ١٩٩٢ عملوا وثيقة اسمها « أجندة ٢١» فيها فصل عن الفلاحين والزراعة، ووضعوا الشرط الأول لاستدامة الزراعة الحيازة الآمنة.

أ. أحمد نبيل

شكرًا لكل النخبة الموجودة، ولكن نسيت الندوة جزءًا مهمًا من السياسة الزراعية، وهى الثروة الحيوانية، التى تعرضت لهجمة دمرتها،وهى تعرضها للأمراض (مثل الحمى القلاعية)، ولا يوجد لها علاج صحيح، أو تأمينات على المواشى.

نقطة أخرى، فى بحيرة ناصر والسد العالى حجزوا الطمى بالكامل، ومن الممكن أن الكراكات التى حفرت قناة السويس تخرج لنا هذا الطمى على الجسور ونستفيد منه فى تخصيب الأرض الجديدة.

د. حسن أبو بكر

ليست كل الأراضى التى تزرع لديها طمى النيل، وهناك بدائل بيئية سليمة جدًا، فمخلفات المحاصيل التى يحرقها الفلاح ممكن أن يكون بديلاً ممتازًا لإعادة الخصوبة مرة أخرى للتربة. وهذا سيكون أوفر فى التكاليف لأن البحيرة طولها ٥٠٠ كيلو متر، وكلامى ليس مصادرة على الفكرة.

د. زكريا الحداد

لكى نطلع من هذه الندوة بموضوع هام، أقترح تشكيل مجموعة قانونية للتعاون مع أ. عبد المولى لاسترجاع أصولنا الوراثية، والحفاظ عليها، فهل الدستور المصرى يسمح باسترجاعها؟، وعندى أمل أن يتولى أ. حلمى هذا الموضوع لأنه رجل وطنى من الطراز الأول.

أما ما هو خاص بالأراضى الصحراوية، رأيى متفق مع د. حسن، فعلينا الاهتمام بالمساحات المزروعة حاليًا، المفقود منها ٤٠٪ من قدرتها على الإنتاج لأسباب واهية جدًا، يمكن تداركها فى زمن قياسى، ولسنا نحتاج إلى الذهاب للصحراء ولا نستفيد منها بشئ غير ضياع المياه.

النقطة الأخيرة بالنسبة للمخلفات الزراعية، أعدت دراسة، وذكرت فيها أننا لو استخدمنا المخلفات الزراعية فى تسميد الأرض، التى لا تستخدم فى تغذية الحيوان، وعمل «كمبوزد» وهو سهل جدًا تصنيعه، سوف نوفر ١٠ مليار جنيه قيمة أسمدة معدنية تهلك التربة (بالإضافة إلى التكلفة الصحية والبيئية كما ذكرها د.حسن).

كما علينا أن نهتم بمحصول التين الشوكى فى تخوم الصحراء، فاستهلاكه للمياه ضعيف جدًا(الفدان لا يأخذ أكثر من ألف متر مكعب، وإنتاجه لا يقل عن عشرين طن)، وهو يستخدم أما للأكل مباشرة أو الدخول فى التصنيع.

أ.شهيدة الباز

اليوم سمعت كلامًا قيمًا جدًا جدًا عن المشاكل، والاقتراحات حول الزراعة، لكن طول ما أنا باسمعه أتساءل لماذا لم يحدث هذا... هناك شئ ناقص، يحتاج إلى إطار معين، وهذا الإطار ليس سهلاً، لأنه يعنى كيف نغير هذا المجتمع حتى نجعل هذه الأشياء ممكنة، كل الكلام يحتاج إلى دولة ومجتمع مختلفين اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا.

الحاج هاشم فرج

نحن نقول ما نشاء والدولة تفعل ما تشاء، الفلاح مظلوم والحكومة شركاء فى ظلمه، أنا عملت ٥٥ حلقة فى التليفزيون ولم يستجيب أحد لأى شئ. الأرض الصحراوية يحتلها الحيتان بالألفين فدان والخمسمائة فدان، لدينا ٥١ ألف فدان فى جنوب العياط، مملوكة لوزراء ومستشارين، ويؤجرون الفدان بـ ٥ آلاف جنيه.... هذه الأراضي يجب أن تسلم لصغار الفلاحين وشباب الخريجين.

د. عبد الجليل مصطفى

ردًا على كلام أ. شهيدة التى دفعتنى للكلام، نحن ببساطة شديدة جدًا الذى يذاكر ينجح، نحن المصريون يجب أن نذاكر لكى ننجح، فالأفكار الذى قيلت اليوم، فيها إضافات ومستجدات، لكن الخطوط العريضة مطروحة منذ عقود طويلة، الحل فى الإرادة، والإرادة هى إرادة أصحاب الحق الذين يمكنهم أن يفرضوا على الحكام الالتزام بتنفيذ إرادة المحكومين، فطول ما نحن بعيدين عن توازن هذه المعادلة، فلا أظن أن أمامنا فرصة كبيرة لإنجاز ما نحن عليه من زمن، الحكاية واضحة تمامًا، كل ذلك مربوط بالإرادة السياسية التى تصدر القرار فى هذا البلد، إذا كان المصريين سيتنبهوا لذلك، وكل صاحب حق فيهم يعتبر نفسه مطالبًا بأن يستخلص حقه بوسائل النضال المعترف بها، سنصل، بدون ذلك لا مجال لتحقيق أى شيء، فالحكومة طوال الوقت تعمل استعراضات ومهرجانات كبيرة لكى تحسن أوضاع الفلاح وغير الفلاح، ولكن إذا نظرنا لتجارب الماضى فإنه لا توجد إنجازات حقيقية أو أي تقدم ملموس. وقد سمعت فى الجلسة السابقة من ينادى الأحزاب بتغيير الوضع، أنا أقدر الأحزاب ولكن هذه الحكاية تذكرنى بيوم الجمعة فى الصلاة، فخطيب الجامع دائمًا يطلب من الله أن يحرر المسجد الأقصى، وأن يصلى فيه مرة قبل أن يموت، هذا لن يحدث، لأن السماء لا تمطر ذهبًا أو فضة، والله سبحانه وتعالى لا ينوب عن الكسالى لتحقيق أهدافهم، ولكن هم أنفسهم مطالبون....وحين إذن ...عندما تتوفر الإرادة... يتوفر العون الإلهى، فنحن علينا واجب ولا داعى لتوكيل الأحزاب عنا...خصوصًا فى المرحلة الحالية، فالأحزاب لها ظروف صعبة جدًا، وتعرضت إلى استنزاف وتجريف وإضعاف وحصار جعلها غير قادرة على عمل شيء ملموس فى إطار العمل الحزبى الضيق....الواجب واجبنا نحن (الملايين الواسعة) التى قامت بثورتين، هؤلاء هم أصحاب الحق، وأصحاب الواجب الذين عليهم أن يفرضوا التغيير على من يملك القرارات السياسية.

د. شريف فياض

مشكلة الأراضى الصحراوية، إذا كانت لا يوجد تمليك، هناك حيازة، حق انتفاع، لكن بما أن الناس تحتاج تمليك فإن هذا يحتاج تغيير ونضال، وردًا على لما قاله د. عبد الجليل لا يوجد حاجة اسمها الشعب المصرى، هناك تنظيمات، وأحزاب، ومجتمع مدنى، وتعاونيات...فأن نطلع كمجموع بدون قيادة لكى نعمل التغيير ، سوف يأتى أكثر فصيل منظم، كما حدث فى يناير ٢٠١١، ويلم المجموعة كلها، وهذه مشكلة اليسار بشكل مباشر ورأيى أن اليسار يجب أن يبحث عن نقاط اتفاقه ويعمقها، أفضل من البحث عن نقاط اختلافه ويعمقه...نحن الذين نفتت بعض وليس الآخرين.

الجلسة الثالثة: أبعاد سياسية واجتماعية للمسألة الفلاحية

رئيس الجلسة: د. مصطفى كامل السيد

أعتقد أن هذه الندوة جاءت فى وقتها تمامًا وربما متأخرة بعض الشئ بسبب عمق التغيرات التى حدثت فى الريف المصرى، فالذى يزور قرى الدلتا بالتحديد سيدرك تمامًا أن شكل القرية قد تغير، فنسبة العاملين فى الزراعة، ونسبة العاملين فى أنشطة أخرى غير زراعية تغيرت كثيرًا، كما نجد تغير فى دور الدولة، فمن دولة حامية وراعية للفلاحين إلى دولة تكاد تحارب الفلاحين، وأنا هنا لن أتحدث عن التغير فى سياسات بنك التسليف الزراعى الذى تحول إلى بنك تجارى وإنما أتحدث عن الدور الأول للدولة فى مصر منذ عهد الفراعنة هو توفير المياه للمصريين، ولكننا نشهد منذ فترة احتجاجات على عدم توفر مياه للزراعة ...بالإضافة إلى عدم توفر المياه للشرب، كل هذا يلقى ظلاله على الأوضاع على الريف المصرى.

ثم بدأ بتقديم الباحثين:

- أ. عادل شعبان، المنظمات الفلاحية فى مصر، وتجارب التنظيم الفلاحى.
- أ. رامز صبحى، رؤية الأحزاب السياسية وبرامجها تجاه القضايا الزراعية

والفلاحية.

- شهادات حية من النضالات الفلاحية.

بالنسبة للشهادات الحية من المزارعين قام أ. عبد المولى إسماعيل بتقديمها، فذكر فى البداية أنه بالنسبة للتنظيمات الفلاحية، برز عدد لا بأس بها فى الفترة الأخيرة، فأول مرة فى تاريخ مصر يتم إنشاء نقابات للعاملات فى الزراعة، وتم إشهارها فى غفلة من الزمن، ولكن أدركت القوى العاملة بعد ذلك أنهن غير معترف بهن كعمال فى الزراعة، ٤ مليون عاملة فى الزراعة غير معترف بهن وفقًا للقانون، وقالوا من أجل عمل نقابة يجب أن يكون مكتوب فى بطاقاتهن أنهن عاملات فى الزراعة.... ما أقصده أن هناك حركة فلاحية فى الواقع، ولكن هناك عراقيل بيروقراطية شديدة جدًا ...فلا يتم تقوية هذه النقابات.

فى هذا الإطار تم فى الفترات الأخيرة، وحتى قبل الثورة عدد كبير من النزاعات الخاصة بموضوع الأرض الزراعية، الهدف منها كان إزاحة صغار الفلاحين من الوادى والدلتا بأساليب مختلفة ومتباينة.....فمثلا يذهب الفلاح لجمعية الإصلاح الزراعى بحيازته لصرف أى شئ فيقولوا له أنت لم تصبح حائزًا عندنا، بدون أى أسباب واضحة.... وسوف نبدأ بأكثر القضايا سخونة فى الفترة الأخيرة وهى قضية سيرسو، وسيحدثنا عنها أ. أحمد عز أحد المعتقلين مع الفلاحين فى القضية للدفاع عن حق الفلاحين فى الأرض.

أ.أحمد عز

نحن اعتبرنا قضية سرسو قضية الأرض والعرض، وكما ذكر عم محمد، بعد أن كرم الزعيم عبد الناصر العائدين من اليمن، وخيرهم بين الأرض أو الوظائف.....اختار الفلاحون الأرض، وبدءوا فى زراعتها بشكل طبيعى، وبدءوا يعيشون عليها، لكن فريد حامد المصرى الإقطاعى الكبير الذى أخذ عبد الناصر منه الأرض ووزعها على الفلاحين، بدأ يرفع قضايا عليهم، ولكنه كان يخسرها، وبعد وفاته جاء ابنه عبد العزيز، واستمر فى رفع الطعون والقضايا الجديدة ضد الفلاحين.....ولكن خسرها أيضًا، فقدم طلب للمحامى العام، وأخذ قرار تمكين

من الأرض، (الباشا معه السلطة والنفوذ والجبروت)، بالرغم من أنه ليس معه أي حكم قضائى، والفلاحين معهم ثلاثة أحكام قضائية آخرها حكم من المحكمة الإدارية العليا عام ٢٠١٤، حكمت المحكمة بتسليم الأرض للفلاحين وعدم تعرض ورثة فريد حامد المصرى للفلاحين.... والحكم كان واضحًا وصحيحًا.....ولكن كيف يتم تنفيذ الحكم....أين دولة القانون؟.....لا توجد، ولم يكتفوا بذلك... بل أرسلوا ٩٠٠ فرد أمن عسكرى لعزبة سرسو لتنفيذ قرار التمكين، وضغطوا بكل الطرق ليتنازل الفلاحون على الأراضى، كانوا يدوسون على دماغ الستات بالجزمة، ويغطسوهم فى الماء، أو يأخذوا الشباب بقرارات ضبط وإحضار، وبعد التعذيب يجبروهم على أن يكلموا أهاليهم لإمضاء التنازل..... وأكيد البعض مضى، و قرر الباقى، بعد فترة طويلة، من المحاولات القانونية غير المجدية أن ينزلوا الأرض، ولن يخرجوا منها، وأنا ومحمود (من حزب التحالف الاشتراكى) كنا نتواصل معهم، ولكن الإقطاعى الكبير الذى يضع حراسات كثيرة من أهل الصعيد، حول مصنعه بالقرب من الأرض، كان يأمرهم بأن يضربوا نارًا عشوائيًا على أى أحد ينزل الأرض، وحاولنا الاتصال بالشرطة ولم تستجب إلا بعد ساعة ونصف من الضرب، وفى النهاية حاصرتنا الشرطة نحن، وعملت حولنا كردون (وكل ذلك مصور)، ولم يكن أمامنا إلا تسليم أنفسنا، فنحن معنا فلاحون وفلاحات كبار السن ومعنا أطفال .....وشاهدنا كمًا من الانتهاكات.... أولها كالعادة لم الناس عشوائيًا، طول ما البوكس خارج من القرية، ورمونا فى الحجز على البلاط بدون أكل حوالى ٧ ساعات، كنا ٤٤ فرد فى غرفة ٣ متر، واكتشفنا أن الطفلة هند (٧ شهور) مع أمها، واستمرت ٦ أيام تحت الأرض، ورفضوا إثباتها فى محضر التحقيق بالنيابة.

وبعد قرار إخلاء السبيل لمجموعة، منهم أنا ومحمود، الباقى تم حلق شعرهم زيرو بدون أى أحكام.

وقد دعم حزب التحالف هذه القضية بثلاث أبعاد، دعم إعلامى، وقانونى، وسياسى، وصلنا صوتهم للناس، وتم تشكيل هيئة دفاع كاملة عن الفلاحين، أما

الدعم السياسي فهو أننا بدأنا نناشد بحقوق الفلاحين فى كافة الفاعليات التى يقوم بها الحزب، ففى الدقهلية والقاهرة دشن الحزب المؤتمر الدائم لفلاحى مصر، يعقد بشكل شهرى ويتم فيها مناقشة مشاكل الفلاحين. كما أنشأ الحزب لجنة للعمال والفلاحين.

عبد التواب هارون- الفيوم- مركز يوسف الصديق

مشكلتنا أيضًا إصلاح زراعى، استغل يوسف والى سلطته وهو فى الوزارة، وعمل مصالحة مع الإصلاح الزراعى، وحبس آباءنا لمدة شهرين، وأحضر قوات أمن من الجيزة، وبنى سويف، والفيوم، بالميكنة الزراعية حرث الأرض كلها بالمحصول الى فيها.... وفى هذا الوقت كنا لا حول ولا قوة لنا، لم نستطع فعل أى شيئ، حتى ثورة ٢٥ يناير، أصبحت الأرض معنا الآن، ولكن كل شهر يعملوا لنا محاضر سرقة محصول الأرض، أو قضية سب وقذف..... نريد حل مع هذه الناس.

عم شعبان- الفيوم- قرية زاوية الكلكسا

أنا وأخواتى لدينا بطاقة إصلاح زراعى بزاوية الكلكسا، وفى يوم من الأيام حد قال لى تعالى معى فى مشوار، وعندما دخلت من الباب، طفوا الأنوار ، ومضونى على ورق، وعندما ذهبت لجمعية الإصلاح الزراعى، لكى أدفع فلوس المال لعام ٢٠١٥، قالوا لى أنك ليس لديك بطاقة عندنا.....وهذه هى البطاقة معى.... ورغم المساعدات من المحامين، ولكنهم لم يصلوا لأى شيئ حتى الآن.

وبعد الانتهاء من عرض بعض التجارب الفلاحية، وتقديم باقى الأبحاث بدأ **د.مصطفى كامل السيد** النقاش، وكان لديه تعليق على ورقة الأحزاب فذكر ما يلى:

لأنى اشتغلت بموضوع برامج الأحزاب السياسية، فأولاً، بالنسبة لحزب التجمع له دراسة وجزء كبير من برنامجه مخصص للمسألة الفلاحية، ثانيًا، عندما ذهبت لحزب الوفد وطلبت نسخة من برنامج الحزب، الأمر استغرق وقتًا طويلاً للحصول على البرنامج وقيل لى هذا البرنامج يعد فقط للانتخابات، وليس له أى قيمة على الإطلاق فى سياسات الحزب، وبالتالى مسألة برامج الأحزاب لابد أن

توضع فى إطارها الصحيح، وما هى أهميتها؟ ومن ثم يجب أن نربط ذلك بالمواقف التى يتخذها الحزب عندما تطرح هذه القضايا للنقاش، وما هى القضايا التى تبناها؟، وما هى الأهمية النسبية للقضية الفلاحية فى إطار نشاط الحزب؟.

أ. إلهامى الميرغنى

موضوع الجلسة الثالثة فى غاية الأهمية، ومرتبط بالفكرة التى أثارها د. عبد الجليل، وهى دفاع الناس عن حقوقهم، «فما حك جلدك مثل ظفرك».

بالنسبة لما قاله أ. عادل شعبان نحن لدينا أشكال متعددة من التنظيمات الفلاحية، ولكن لكى تكون تنظيمات حقيقية للفلاحين يجب أن تراعى المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فعلى سبيل المثال اتحاد الفلاحين يتكون من ملاك حيازات كبيرة مع صغيرة مع عمال زراعة، وهذا لا يلعب الدور فى صنع الحركات الاحتجاجية. وحتى بعد ٢٥ يناير، عندما بدأنا ندفع فى اتجاه تكوين نقابات زراعة، نجد هناك نقابات مسماه بنقابات فلاحين والموجودين فيها ملاك زراعيين، لدينا إشكالية كبرى وهى أن كل تنظيمات الطبقات الكادحة فى مصر عليها قيود وحظر، وحتى فى دستور ٢٠١٤، الذى نعتز بالقفزات التى حدثت فيه، قال أن الأحزاب السياسية بالإخطار، أما النقابات العمالية والتعاونيات وفقًا لما ينظمه القانون، حتى لا يكون هناك تنظيمات حقيقية لأصحاب المصلحة فى هذا الوطن، وبالتالى الموضوع أصبح مرتبط بالرغبات الشخصية.

وما أثاره د. سمير أمين نقطة فى غاية الأهمية، فالأحزاب السياسية لا تعمل فى الريف، ولا تعمل فى المدن أيضًا، فهناك قيود كثيرة على الحركة السياسية للأحزاب' فكنا نقول أن الحزب، جريدة ومقر، بمعنى داخل المقر قل ما تشاء ولكن لا تنزل الشارع، ونحن الآن فى نفس الاتجاه وأسوأ، ورأيى أن العمل فى الريف يعنى أن يكون لي وحدة حزبية فى كل قرية مصرية، ووحدة أكبر فى كل مركز وبالتالى وحدة حقيقية فى كل محافظة.

ولكن هناك قيود كثيرة لتفعيل ذلك، وطرح بدائل، منها على سبيل المثال أن

نسبة الأمية تصل إلى ٣٠٪، وهناك إطلاق ليد الأحزاب الدينية للعمل فى الريف المصرى.

د. حسن أبو بكر

هناك بعض المشاكل فى العلاقة بين المثقفين(والمقصود بهم السياسيين)والفلاحين، يجب أن نقر بها، فهناك مشكلة حقيقية فى التواصل، فلكى ينتقل الوعى لابد من معايشة، وإيمان عميق، ويحتاج لمهارات لنقل المفاهيم، وهذا ليس بالضرورى أن يكون فى إطار سياسى.

وهناك تجارب فى أنحاء كثيرة من العالم، أبرزها أمريكا اللاتينية والهند، وهناك نماذج رائعة جدًا لمثقفين تركوا المدينة، وعاشوا مع الفلاحين مثل الذى عمل«جامعة الحفاه» بالهند، لا أتذكر اسمه الآن، فقد عمل فى منطقة مليئة بأمراض العيون، ونجح فى تأسيس أكبر مركز طب عيون فى العالم، بإمكانيات بسيطة جدًا، وكذلك فى أمريكا اللاتينية، ولكن هناك تطورات فى المجتمع بصفة عامة ساهمت فى أن يكون هناك تطور فى الحركات الفلاحية، منها على سبيل المثال، تقدم فى التعليم، تحقيق لمكاسب ديمقراطية بصفة عامة فى المجتمع، وجود دساتير أكثر انفتاحًا، وإيمانًا بالناس، وأكثر اعتبارًا للبيئة والموارد ودور الفلاحين. وفكرة الفضاء الإقليمى وتبادل الخبرات بين دول متجاورة.....

وللأسف كل ذلك ينقصنا. ورغم ذلك هناك فرص وأمل بعد المناخ الذى خلقته ثورتان كبيرتان خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى أن انعدام الحل الفردى حيث كان المواطن ينفد بجلده ويسافر إلى بنى نفط، ويحوش فلوس ويرسل لأهله، فيهدوا البيت الطين، ويبنوا بالمسلح....فحتى هذا قل أو انعدم.

وقد اقتربت عام ٢٠١٢ من مجموعة من نقابات صغار الفلاحين، وعملت دراسة ولكن للأسف لم تكتمل لظروف صحية، هؤلاء الناس عملوا أشياء رائعة، فنسب تمثيل النساء كبيرة جدًا فى الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات، لم تشهدها أى نقابة أخرى، وفيها حركة سريعة فى المجتمع المحلى لتقديم تسهيلات وخدمات للناس والتفاوض الجماعى مع جهات خاصة بالدولة. وبالفعل تلقت

هذه النقابات دعمًا من مثقفين ونقابين، سافروا ودربوا وقدموا المشورة الفنية، وبعض الجمعيات الأهلية قدمت المقر وإيجاره والفرش، لكن فى حالة كائنات وليدة وصغيرة كهذه تحتاج لفترة حضانة طويلة نسبيًا، فعندما تراجعت الأمور تراجع الاهتمام أيضًا بهذه الكائنات، وكان هناك مؤتمر سنوى يعرف بمنتدى صغار الفلاحين، كانوا يتقابلون ويتبادلون المشورة فيرفع ذلك من معنوياتهم، ولكن أيضًا تراجع هذا. هناك أشكال من الدعم ممكن أن يؤدى لتأسيس حزب الفلاحين، أو الاهتمام أكثر بقضايا الفلاحين لدى الأحزاب القائمة بالفعل، لو مُهد لها بأشكال متدرجة من هذا الدعم.

د. عبد الجليل مصطفى

لدى سؤالين، السؤال الأول موجه للمثقفين، هل بإمكان المثقفين تحديد مواصفات العضوية التى يفضى تجمعها حول فكرة حزب للفلاحين ضمن دفاعه عن المصالح العامة؟

السؤال الثانى، هل بإمكان الفلاحين المتوقع تكوينهم لهذا الحزب أن يتجاوزا حالة الانقسام الواضحة والسائدة بين مختلف قوانا من الفلاحين والعمال والشباب وغيرهم، لتكوين نواة ذات مصداقية، وذات جاذبية مجتمعية تعين على بداية إنشاء هذا الحزب؟

د.حمزة السروى

فيما يخص فكرة حزب الفلاحين التى ذكرها د. سمير، هى فكرة ليست جديدة، فسبق أن قرأت فى مجلة «الفلاح والأرض» التى كان يصدرها مكتب الفلاحين بحزب التجمع، وكان محررها أ. عريان نصيف، فأذكر أنها طرحت هذا الموضوع، وقد علقت عليها فى حينها أنها ليس لها ذات قيمة، وأننا لسنا بحاجة إليها، لأن كافة الأحزاب اليسارية بالتحديد، باعتبارها الأحزاب المعنية بشأن الفقراء فى بلدنا ومنهم الفلاحين، لها اهتماماتها بالفلاحين ولديها مكاتب نوعية بداخلها تهتم بمشاكل الفلاح، كما أن هناك مكاتب تعنى بالشأن العمالى والمرأة والشباب....الخ، المهم هو تفعيل هذه المكاتب الخاصة بالفلاحين. وأشرت أن هناك إشكالية فى العمل الحزبى

فى مصر بشكل عام، وهى ليست فقط فى التضييق الأمنى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن، وليس فقط فى ضعف الإمكانيات المادية، وإنما أيضًا فى التركيب التاريخى للتكوين المصرى، التكوين الاقتصادى الاجتماعى لمصر.

نحتاج ثورة تنوير، حركة مقرطة، حركة تعاونية، كل ذلك يمكن أن ينهض بنا على مستوى الوعى.

أ.عبد المولى إسماعيل

بالنسبة لموضوع الحزب، الفلاحون ليسوا كتلة اجتماعية متجانسة، فهناك كبار فلاحين، وصغار فلاحين، وفلاحين بلا أرض فى مصر، والوضع فى مصر ليس كما فى مجتمعات أخرى، وكذلك النقابات، فعلى سبيل المثال نقابة الأطباء تضم الذى يكسب مليون جنيه فى الشهر، مع الطبيب الذى يقبض ٣٠٠ جنيه، وبالتالى هذه الفكرة غير صحيحة علميًا، وواقعيًا فى التجربة المصرية.

أ. عادل شعبان

أشكر د. حسن على ماقاله، ولكن ملاحظتى الأولى، أننا عندما ننزل للعمل الميدانى فى أى قرية يحدث نوع من التفاعل والتواصل مع أهل القرية، وطوال ما نحن موجودين حجم تأثيرنا على الناس يظل موجودًا، وعندما نخرج ترجع الأمور إلى الثقافة التقليدية السائدة، كنت فى بنى سويف الأسبوع الماضى، ولا أستطيع أن أصف لكم تأثير حزب النور هناك، وبالتالى لكى أريد أن أعمل وحدة حزبية داخل قرية مثل «الميمون» أو غيرها، عملية صعبة جدًا، المجتمع يحتاج منا جهدًا ضخمًا جدًا، خاصة بعد كم الاحباط، والاكتئاب الذى أصابنا بعد الثورتين....

بالنسبة لما طرحه د. سمير فى بداية اليوم، من أفكار حول انعاش الزراعة القروية، وقدم نموذجين الصين، وفيتنام، فأرى أن السبب فى إنجاحهما أن الدولة استطاعت أن تسيطر سيطرة كاملة على الأرض، مما جعل الأمور تتحرك أفضل، لكن وضع الملكية هنا فى مصر صعب ومعقد جدًا، وبالتالى لكى أنعش زراعة قروية، سنجد فيها مشكلات صعبة، قانونية وإدارية وعائلية، وأما النقطة الخاصة

بإنشاء حزب، فأنا أتفق مع أ. عبد المولى بأن الفلاحين ليست كتلة متجانسة... وسيكون هذا صعبًا.

د. منى عامر

إذن ما هو البديل؟ فى رأيى أننا من الممكن نكون مفوضية بمعنى ناس من مجتمعات مدنية، ومن قانونيين، وسياسيين، وناس معنيين بالشأن المجتمعى...وناس على علم بكل مشاكل الفلاح، هؤلاء يكونوا هم الكتلة الصلبة، الذين يقومون بهذا الدور. ويقفون فى ظهر الفلاح، ليحموه ويصبحوا بديلاً للتيار الإسلامى المسيطر ،حتى هذه اللحظة، على قرى وصعيد مصر.....وبالتالى سيكون انتماؤه معنا بدون حزب.

واختتم اللقاء د.مصطفى كامل السيد

هناك كثير من الأفكار الجيدة التى طرحت، منها التعويل على الجمعيات الإنتاجية بين الفلاحين، وفكرة المفوضية، ولكن رأيى أن الحل ببساطة هو أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة، وبالتالى الأحزاب سوف، تسعى، غصب عنها، لكسب أصوات...، وستذهب إلى الريف .....فالإطار الديمقراطى هو الذى سيسمح بانتعاش كل هذه الأمور. فأيام حسنى مبارك كان لديه شئ من الأريحية، وكان من حوله مدنيين، وفتحت أيامه العديد من الصحف والقنوات المهمة كالشروق، والمصرى اليوم، وقناة دريم.....ولكن المسائل اليوم مختلفة.... وأعتقد أنه لن يتم شئ خارج الدولة الآن.

أشكر مرة أخرى بصدق مركز البحوث العربية والإفريقية، على دوره الرائد فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ، وأحيى الحضور على صبر هم الجميل، وأتمنى عندما نلتقى مرة أخرى، يكون هناك ما يبعث على الأمل والتفاؤل.